December 2008

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

المؤتمر الوزاري حول المياه من أجل الزراعة والطاقة في أفريقيا: تحديات تغير المناخ

سرت، الجماهيرية العظمى

15-17 الكانون (ديسمبر) 2008

الإعلان

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ.
ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرّم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها.
ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

K3963/A

إعلان المؤتمر الوزاري حول
المياه من أجل الزراعة والطاقة في أفريقيا: تحديات تغير المناخ

نحن وزراء ورؤساء وفود الدول الأفريقية، المجتمعون في المؤتمر الوزاري حول "المياه من أجل الزراعة والطاقة في أفريقيا: تحديات تغير المناخ" المنعقد في سرت، بالجماهيرية العظمى، في الفترة من 15 إلى 17 الكانون (ديسمبر) 2008؛

إذ نستلهم رؤية قائد ثورة الفاتح العظيمة بأن تصبح أفريقيا قارة قوية قادرة على مواجهة التحديات العالمية في عالم يتسم بالتجمعات الكبرى والفضاءات العملاقة،

و**إذ نعيد تأكيد** التزامنا بالمبادئ والأهداف المنصوص عليها في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا التابع له، والتي ترمي إلى تعزيز التعاون والتكامل بين بلداننا في جميع المجالات، بغية رفع مستوى معيشة شعوبنا وضمان رفاه أجيالنا القادمة؛

وإذ نعيد تأكيد التزامنا بالرؤية الأفريقية للمياه لسنة 2025 وبتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبصفة محددة تلك التي تتعلق بالمياه والقضاء على الفقر والجوع؛

وإذ نذكِّر بالتزام رؤساء الدول والحكومات الوارد في إعلان مابوتو لسنة 2003 بشأن الزراعة والأمن الغذائي في أفريقيا؛ وفي إعلان سرت لسنة 2004 بشأن التحديات المتصلة بتنفيذ التنمية المتكاملة والمستدامة بالنسبة للزراعة والمياه في أفريقيا؛

وإذ نشير إلى إعلان الاتحاد الأفريقي بشأن تغير المناخ والتنمية في أفريقيا لسنة 2007؛

وإذ نشير إلى الإعلان الوزاري لسنة 2008 ونتائج الأسبوع الأفريقي الأول للمياه الذي دعا إليه المجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه، وعَقدَهُ مصرف التنمية الأفريقي في تونس؛

وإذ نشير إلى إعلان باريس لسنة 2005 بشأن المعونات الدولية؛

وإذ نشير إلى إعلان "المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي: تحديات تغير المناخ والطاقة الحيوية" لسنة 2008؛

وإذ نشير إلى مؤتمر القمة الحادي عشر للاتحاد الأفريقي المعني بموضوع "تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بشأن المياه والإصحاح" لسنة 2008؛

وإذ نشير إلى مبادرة مصرف التنمية الأفريقي لزيادة مخزون المياه في أفريقيا بنسبة 1 في المائة على مدى فترة ست سنوات إضافةً إلى تخفيض فاقد ما بعد الحصاد بنسبة 3 في المائة لنفس الفترة؛

وإذ نسلِّم بأن المياه مورد رئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وللقضاء على الجوع والفقر في أفريقيا، وأنها ستظل كذلك، وأن المياه والإصحاح والطاقة هي شروط مسبقة لتنمية الموارد البشرية في أفريقيا؛

وإذ نسلِّم بحساسية إقتصادات ونظم الإنتاج الزراعي في أفريقيا لتقلب المناخ وتغيره، والتحديات الناتجة عن التدهور البيئي؛

وإذ نسلِّم بأن التحديات التي تواجه قارة أفريقيا فيما يتعلق بالأمن الغذائي؛ وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ومواجهة الطلب المتزايد على إنتاج الطاقة ومكافحة الآثار المترتبة على التغيرات المناخية، هي تحديات تتجاوز الموارد المتاحة لكل بلدٍ على حدة، وتستلزم، بالتالي، أن تتحرك البلدان بشكل تكاملي على مستوى الأقاليم الفرعية والأقاليم والقارة ككل.

وإذ نسلِّم بالدور المهم الذي اضطلعت به المزارع الأسرية في الإنتاج الزراعي وإدارة الموارد الطبيعية؛

وإذ نشعر بالقلق تجاه الانخفاض المستمر للإنتاجية الزراعية في القارة، وزيادة التأثير السلبي للواردات الغذائية على الميزان التجاري للقارة، والتقلبات الحادة في أسعار المواد الغذائية وانخفاض مستوى القدرة على مواجهتها؛

وإذ نشعر بالقلق إزاء مستوى انعدام الأمن الغذائي وآثار ارتفاع أسعار المواد الغذائية وتقلبها بالنسبة للفقراء في أفريقيا؛

وإذ نشعر بالقلق تجاه انخفاض مستوى استخدام إمكانات المياه والأراضي المتاحة في أفريقيا؛

وإذ نشعر بالقلق تجاه ما آل إليه الوضع في بحيرة تشاد وإزاء الآثار السلبية المترتبة على ذلك، والحاجة الملحة للتدخل لتجنب حدوث الكوارث الإنسانية والبيئية؛

وإذ ندرك أن الزراعة الأفريقية عانت من قصور التمويل لعدة عقود مما أدى إلى عدم بلورة مشروعات كافية من أجل التحكم في المياه لاستخدامها في الزراعة والطاقة ؛

وإذ ندرك الحاجة إلى التعجيل بزيادة الاستثمارات لدعم تنمية وسائل استخدام المياه في الزراعة بغية كفالة النمو الزراعي، والقضاء على الجوع والفقر، ودفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وزيادة فرص العمل بالقارة؛

وإذ ندرك أن تعزيز الإنتاجية الزراعية لا يتوقف فقط على تحسين إدارة المياه في الزراعة البعلية والمروية على السواء، ولكن أيضا على الحصول على المدخلات الزراعية الأخرى واستخدامها على النحو الأمثل، وتوافر الخدمات، والوصول إلى الأسواق والأسعار العادلة والمستقرة للمنتجات الزراعية؛

وإذ نلاحظ التقدم المحرز من خلال الاتحاد الأفريقي ومن خلال إنشاء برنامج الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا التابع له، والعملية الجارية لتحقيق التكامل في أفريقيا، والحاجة إلى إنشاء آليات للتعاون والشراكة في قطاعي الزراعة والطاقة وذلك في إطار الكفاح من أجل تحرير القارة من براثن التخلف والتهميش المستمر لها في الاقتصاد العالمي المتسم بالعولمة؛

وإذ نعترف بالدعم المستمر الذي يقدمه الشركاء الإقليميون والدوليون لقطاعات المياه والزراعة والطاقة في أفريقيا، ونشجع الشركاء التنمويين على زيادة الانخراط في دعم تنمية المياه من أجل الزراعة في أفريقيا ؛

وإذ نسلِّم بضرورة بذل المزيد من الجهود لتهيئة المناخ المناسب لتسريع الاستثمارات في قطاع المياه؛

وإذ نرحب باقتراح منظمة الأغذية والزراعة بعقد مؤتمر قمة عالمي لرؤساء الدول والحكومات في 2009 يرمي إلى كفالة توافق واسع في الآراء بشأن الاستئصال السريع والنهائي للجوع من كوكبنا من خلال ضمان المزيد من الاتساق في حوكمة الأمن الغذائي العالمي وحشد 30 مليار دولار أمريكي سنوياً من أجل استثمارها في البنى الأساسية المائية والريفية وزيادة الانتاجية الزراعية في البلدان النامية؛

وإذ نعقد العزم على إيلاء الأولوية لتنفيذ برامج المياه والزراعة والطاقة المتكاملة تعزيزاً للتنمية المستدامة في أفريقيا؛

نلتزم بما يلي:

1- **اعتماد** سياسات سليمة وإصلاحات مؤسسية لدعم تنمية المياه على مستويات الأقطار والأقاليم الفرعية والأقاليم والقارة ككل بغية استغلال إمكانيات كل من قطاعي الزراعة والطاقة على أكمل وجه؛

2- **دعم** الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا في التعجيل بتنفيذ الركيزة الأولى من البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا التابع لها من خلال الشراكة الجديدة من أجل المياه والزراعة، للتعجيل ببلوغ أهداف البرنامج الشامل الرامية إلى توسيع الرقعة الزراعية الخاضعة للإدارة المستدامة والتحكم في المياه بصورة يمكن الإعتماد عليها؛

3- **دعوة** الدول إلى التعجيل بالوفاء بالالتزامات المعلنة في مابوتو في سنة 2003 بتخصيص 10 في المائة من ميزانياتها الوطنية لدفع عجلة الإنتاج الزراعي؛

4- **اعتماد** سياسة شاملة لتعزيز الإنتاجية الزراعية تأخذ في الحسبان المياه، والمدخلات الزراعية، والقدرة التقنية، ونظم الحيازة، والأسواق، والبيئة المؤسسية العادلة والمفضية إلى دعم صغار المزارعين؛

5- **دعوة** المجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه إلى الترويج لنهج متكامل لإدارة المياه في الإعداد للسياسات والخطط المتصلة بإدارة موارد المياه في القارة؛

6- **اعتماد** نهج عملي مبني على الشراكة موجه نحو الطلب، وإطار تدريجي للاستثمار في تنمية المياه لدعم الزراعة والطاقة، بحيث يأخذ في الاعتبار النظم المناسبة للتحكم في المياه، وتحسين البنى الأساسية القائمة للمياه، وتنمية أحواض الأنهار الكبيرة؛

7- **حث** الجهات المانحة وشركاء التنمية على تقديم الدعم لأفريقيا في الإدارة والتنمية المستدامة للمياه من أجل الزراعة والطاقة؛

8- **دعوة** شركاء ومؤسسات التنمية، مثل منظمة الأغذية والزراعة، ومصرف التنمية الأفريقي والبنك الإسلامي للتنمية، وآخرين بغية تعزيز قدرات البلدان في مجال وضع المشروعات بغرض التعجيل بالاستثمار في المياه من أجل الزراعة والطاقة؛

9- **دعوة** مصرف التنمية الأفريقي والبنك الإسلامي للتنمية والبنك الدولي فضلا عن مصارف التنمية الإقليمية لضمان تمويل مشروعات التنمية في مجال المياه من أجل الزراعة والطاقة؛

10- **مطالبة** المجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه بأن يعد، بدعم من مبادرات الأمم المتحدة للموارد المائية في أفريقيا، خطوطا توجيهية واضحة بشأن تنفيذ مشروعات المياه في الأحواض المشتركة؛

11– **دعم** اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمنظمات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية في الجهود التي تبذلها لتعزيز إنتاج الطاقة النظيفة في القارة، لاسيما تشجيع استغلال الإمكانيات الكهرمائية وتعزيز التجمعات الإقليمية لإنتاج الطاقة الكهربائية؛

12– **تشجيع** الاتفاقات الثنائية والإقليمية بشأن تقاسم موارد المياه وتعزيز المؤسسات القائمة المعنية بأحواض مياه الأنهار والبحيرات لتعزيز التنمية والإدارة المستدامة لموارد المياه وفقاً لمبادئ القانون الدولي، بما في ذلك الاتفاقات المبرمة بين الدول المشاطئة؛

13– **تشجيع** تحقيق التكامل بين شبكات الطاقة الكهربائية في القارة بشكل عاجل، وتطوير مساقط المياه لتوليد الطاقة الكهربائية ومحطات التوليد الكهرمائية الصغيرة للإسراع بتوفير الكهرباء في المناطق الريفية؛

14– **إعداد** إطار سياسات متسقة للشراكات بين القطاعين العام والخاص تستقطب المزيد من رؤوس الأموال الخاصة إلى قطاعات الزراعة والمياه والطاقة؛

15– **دعوة** التجمعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية إلى إعداد وتعزيز أدوات إقليمية مناسبة بشأن الإدارة المتكاملة لموارد المياه وتشجيع تعزيز مراكز التميز والشبكات الإقليمية للزراعة وتوليد الطاقة الكهربائية، وإدارة المياه، ومكافحة التصحر، وتغير المناخ، والجفاف، والفيضانات، وإدارة البيئة؛

16– **إنشاء** نظام معلومات في ميدان الإنتاج الزراعي من أجل الأمن الغذائي وفي مجال التجارة بالسلع الأساسية فيما بين الأسواق والبلدان، وذلك بدعم من منظمة الأغذية والزراعة؛

17– **بذل** الجهود اللازمة لتنمية القدرات الوطنية والإقليمية كعنصر رئيسي لا يتجزأ من جميع الخطط الاستثمارية الوطنية التي ينبغي أن تركز على تحقيق الاستخدام الأمثل لموارد المياه دعماً لتعزيز الأمن الغذائي والأمن في مجال الطاقة والتخفيف من وطأة الفقر مع ضمان حماية البيئة؛

18– إنشاء أجهزة تنفيذية عليا تعنى بمجال تكامل موارد المياه والأراضي على مستوى الأقطار والأقاليم في أفريقيا؛

19– **تعزيز** وتوثيق التعاون بين الإدارات الوطنية للأرصاد الجوية وشؤون المياه، والمراكز الإقليمية المعنية بالمناخ، والمنظمات الاقتصادية الإقليمية، والمركز الأفريقي لتطبيقات الأرصاد الجوية لأغراض التنمية، ومراكز البحوث وغير ذلك من المؤسسات، فيما يخص المسائل المتعلقة بتقلب المناخ وتغيره بغية وضع أدوات تعين على اتخاذ القرارات المناسبة؛

20– **تعزيز** نظم الإنذار المبكر على الصعيدين القطري والإقليمي وإنشاؤها حيثما لم تكن موجودة، والتنسيق بينها على مستوى القارة بغية تقليل التأثير السلبي للجفاف والتصحر والفيضانات والآفات إلى أقل حد؛

21- **دعم** البحث والتطوير في ميدان الطاقة المتجددة والزراعة في أفريقيا لزيادة التأقلم والقدرة على التكيّف مع تغير المناخ؛

22- **تنسيق** استراتيجيات تغير المناخ والتكيف معه وسياسات وبرامج وأنشطة التنمية الوطنية والإقليمية مع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

23- **دعوة** الدول الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد إلى مضاعفة جهودها وتوجيه النداءات للجهات المتبرعة وشركاء التنمية لتقديم مساعدة فورية ترمي إلى إنقاذ بحيرة تشاد وحوضها من الكوارث الإنسانية والبيئية الوشيكة؛

24- **دعوة** مفوضية الإتحاد الأفريقي - بالتعاون الوثيق مع منظمة الأغذية والزراعة، ومصرف التنمية الأفريقي، والشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، والجماهيرية العربية الليبية - إلى وضع خارطة طريق وآلية لرصد وتقييم ومتابعة تنفيذ هذا الإعلان.